جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم مالية و محاسبة
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان

خريطة المخاطر في البنك كوسيلة مساندة لخلية التدقيق الداخلي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

من اعداد الطابيين

–شهرزاد مليلي

–عبد المالك قصير

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من

الاستاد (ة) الاسم و اللقب .. .. اسماعيل بوغازي .....رئيسا

الاستاد (ة) الاسم و اللقب..... نورالدين رافع ..... مشرفا

الاستاد (ة) الاسم و اللقب..... نادية عبد الرحيم ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

ا

لقد حثنا الله في كتابه العزيز على شكر الناس قائلا "و فوق كل دي علم عليم " (سورة يوسف اية 76) صدق الله العظيم .

اشكر الله العلي القدير الدي انعم علينا بنعمة العقل و الدين القائل في محكم التنزيل عن ابي هريرة رضي الله عنه قال _صلى الله عليه و سلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

إلى الإستاد المشرف الذي نكن له فائق الاحترام و التقدير ،و الذي لم يبخل علينا بالنصح و التوجيه ، الاستاد نور الدين رافع

كما لا ننسى أن نتقدم بوافر شكرنا و جزيل امتناننا إلى كل القائمين على رأس بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت و خاصة السيدة عقيلة الدين أحاطونا بالمعاملة الطيبة طيلة فترة تربصنا.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نقول لمن ساعدنا أو نصحنا أو وجهنا ، و لو برأي أو كلمة جزاكم الله خيرا و بارك الله فيكم جميعا.

اهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض الى من كان دعاؤها ورضاها عن سر نجاحي امي الغالية و الام المثالية الاخصائية النفسانية قصير امينة و عمتي الغالية انار الله قبرها فاطنة

رمز كفاحي في الحياة الى الذي تعب من اجل تربيتي الى من غرس القيم و الاخلاق في قلبي الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز ابي اطال الله في عمره

الى اخوتي واخواتي توامي اسلام ,وهيبة,عديلة ,حريزي امينة , محمد ريان ,رتال ,سجود مريم

الى زميلاتي وزملائي في الدفعة وخاصة زميلتي التي شاركتني في هذا العمل مليلي شهرزاد.

اهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض الى من كان دعاؤها ورضاها عن سر نجاحي امي الغالية و الام المثالية حسين مامة

رمز كفاحي في الحياة الى الذي تعب من اجل تربيتي الى من غرس القيم و الاخلاق في قلبي الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز ابي اطال الله في عمره

الى اختي سميرة وكتكوتتي الاء الى غاليتي امي الثانية خديجة و صديقتي مروى انار الله قبرها

الى زميلاتي وزملائي في الدفعة وخاصة زميلي الدي شاركتني في هذا العمل قصير عبد المالك.

البسملة

الشكر	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الاشكال	
مقدمة	ا
الفصل الاول الادبيات النظرية حول خريطة المخاطر و التدقيق الداخلي	**2**
تمهيد	**2**
المبحث الاول خريطة المخاطر في البنك	**3**
المطلب الاول مفهوم خريطة المخاطر البنكية و اهدافها	**3**
المطلب التاني مبادئ و مسؤولية القيام بعملية خريطة المخاطر في البنوك	**8**
المطلب التالت اجراءات الحد من المخاطر و تصنيفات خريطة المخاطر	**12**
المبحث التاني الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي	**16**
المطلب الاول ماهية التدقيق الداخلي	**16**
المطلب التاني اهمية التدقيق الداخلي و اهدافه	**20**
المطلب التالت انواع التدقيق الداخلي و معايير الممارسة المهنية لتدقيق الداخلي	**23**
المبحث الثالث الدراسات السابقة	**30**
المبحث الاول الدراسات بالغة العربية	**30**
المبحث الثاني دراسات بالغة الاجنبية	**36**
المبحث الثالث تقييم الدراسات السابقة	**38**
الخلاصة	**39**
الفصل الثاني دراسة تطبيقية	**42**
تمهيد	**42**
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**42**
المطلب الاول مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**43**
المطلب التاني مهام بنك لفلاحة و التنمية الريفية	**46**
المطلب الثالث اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**48**
المبحث الثاني اهم المخاطر التي تتعرض لها البنك و كيفية الرقابة عليها	**49**
المطلب الاول خريطة المخاطر في البنك	**49**
المطلب الثاني اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك	**51**
المطلب الثالث كيفية الرقابة على هده المخاطر	**52**
المبحث الثالث التدقيق الداخلي في البنك الفلاحة و التنمي الريفية	**53**
المطلب لاول عملية التدقيق الداخلي	**53**
المطلب الثاني اسلوب الندقيق في البنك و مراحله	**54**
المطلب الثالث دور عملية التدقيق في خريطة المخاطر	**54**
الخاتمة	**57**
قائمة المراجع	**61**

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	-الاهداف الاساسية للتدقيق الداخلي.	23
الشكل (2-1)	-هيكل تنظيمي لادارة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل العام للمؤسسة.	27

مقدمة :

التطور المطرد في القطاع الاقتصادي له دور هام في تطوير القطاع البنكي و ذلك من خلال مساهمته في توفير الموارد المالية الضرورية لمواجهة أي عجز أو احتياج مالي يتطلب النشاط الاقتصادي ، إذ لا يمكن لأي قطاع اقتصادي أن يقدم نتائج ايجابية دون نظام بنكي متكامل يواكب هذه تطورات الحديثة خصوصا في ظل انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي والتوجه نحو العولمة المالية ، لكن البنوك اليوم قد تواجهها مخاطر وتحديات لضمان بقائها وتحقيق أهداف ، لذا فقد كان من الضروري التركيز على تحديد المخاطر المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها البنك و كيفية إدارتها ، فلإدارة المخاطرة هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطرة كلية ، لان هذا غير ممكن إن لم يكن مستحيلا في عالم يتميز بالديناميكية و من هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية ، و ذلك من اجل المحافظة على قوة و سلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني و رفع كفاءة إدارة العمليات البنكية من خلال توجيه مراقبة مخاطر البنوك المختلفة ، ليس بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك و استراتيجياتها و تدعيم قدراتها التنافسية في السوق ، و المساعدة في وضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس عقلاني ، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها من اجل رفع كفاءة إدارة العمليات البنكية ، و المساعدة في تسعير

الخدمات البنكية المختلفة ، و منها مخاطر الإقراض ، هذا الأخير الذي يعد من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء و في نفس الوقت مصدر من مصادر المخاطر التي

تعمل على مواجهتها بشتى الطرق لضمان استرداد أموالها ، و عليه جاءت هذه الدراسة للبحث في استراتيجيات مواجهة مخاطر القروض البنكية حيث تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في الشركات اليوم نظرا لتطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافية وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين وكذلك التوسع الكبير في حجم الأعمال والتطورات الكبيرة الحاصلة في المجالات المالية والإدارية.

وإذا كان للتدقيق الداخلي أهمية بالنسبة للشركات عموما، فان له أهميته الخاصة فيما يتعلق بالبنوك كون مستوى المركز المالي يمس سلبا أو إيجابا شريحة واسعة من فئات المجتمع من مستثمرين ودائنين ومودعين وعملاء، كما يؤثر على مالية الدولة بشكل عام كون أن البنك يمثل رافدا للتنمية باعتباره أحد أهم مصادر التمويل للمشاريع التنموية، وجاءت أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إضفاء الثقة على دور البنوك حيث إن استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي والتزامه بتطبيق معايير الدقيق الداخلي المتعارف عليها سيؤدي بالنتيجة إلى استمرار ونجاح البنك في تحقيق أهدافه ومعها أهداف باقي شرائح المجتمع ومختلف الأطراف المتأثرة بمستوى متانة المركز المالي للبنك ونجاحه في أداء مهامه

اولا: الإشكالية

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-كيف يساهم اعداد خريطة المخاطر في البنك الى تفعيل مهمات التدقيق الداخلي؟

انطلاقا من هذه الإشكالية ، فإننا نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المنبثقة عنها و هي:

1 -ما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ؟

2 –كيف تساعد خريطة المخاطر في البنك على تحسين .... ؟

3 –هل يتم تخطيط مهمات التدقيق الداخلي اعتمادا على خريطة المخاطر ؟

ثانيا:الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية المطروحة و الأسئلة الجزئية يمكن وضع الفرضيات التالية:

1 –يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر الائتمانية و التشغيلية و القانونية .

2–ضرورة التدقيق الداخلي داخل البنوك التجارية للحد من المخاطر.

3– مساهمة الترقية الداخلية في ادارة المخاطر.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع و أهميته

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب نذكر من أهمها:

معرفة واقع البنوك الجزائرية في مجال تسيير المخاطر الموجودة حاليا بفعل الانفتاح و تبني اقتصاد السوق ، و كما انه يعتبر من المواضيع الحساسة التي تواجه البنوك

التجارية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة ، و التي تمتاز بالتطورات المتصارعة ، إضافة إلى محيط تسوده المنافية القوية

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الأساس الذي تقوم به البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، وما يترتب عند القيام بهذه الأعمال من مخاطر كثيرة ولعل أكبر ما يؤثر في أدائها ما تتعرض له من مخاطر التشغيلية نظرا لاعتمادها على التكنولوجيا وأنظمة الكمبيوتر للقيام ببعض

أعمالها الأمر الذي يستدعي مراقبتها وتدقيقها من طرف قسم التدقيق الداخلي ومحاولة الحد من آثارها والمحافظة على سمعة وأداء البنك..

. أهداف الدراسة

يمكن إيجاز الأهداف المرجوة تحقيقها بإذن الله من هذه الدراسة تتجسد في النقاط التالية:

-التعرف على التدقيق الداخلي وأهميته في البنوك التجارية الجزائرية.

-إبراز أهمية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين فعالية وظيفة التدقيق الداخلي.

-التعرف على المخاطر التشغيلية وأسبابها في البنوك التجارية.

-اكتشاف أساليب إدارة المخاطر التشغيلية وطرق احتساب رأس المال لمواجهتها.

-إبراز دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية.

المنهج المتبع:

إن اختيارنا لمنهج الدراسة يختلف حسب طبيعة الموضوع فليس له الحرية المطلقة في اختيار منهج دون الأخر، بمعني إن طبيعة الموضوع و المشكلة المدروسة هي التي تفرض المنهج المناسب، و استجابة لطبيعة موضوع الدراسة الذي يهدف معرفة واقع البنوك الجزائرية في مجال تسيير المخاطر الموجودة ، فان المنهج الوصفي هو المنهج الملائم لموضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة

قمنا بتقسيم دراستنا الى فصلين ،الفصل الاول الادبيات النظرية حول خريطة المخاطر و التدقيق الداخلي الدي يتضمن ثلات مباحث : خريطة المخاطر في البنك – الاطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي–و الدراسات السابقة.

اما بالنسبة للفصل الثاني يعتبر دراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت و يتضمن ثلات مباحث هو الاخر : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية –اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك و كيفية الرقابة عليها – التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الفصل الأول

الإطار النظري لخريطة المخاطر في البنك و التدقيق الداخلي

تمهيد

مما لا يخفى على أحد أن قطاع البنوك يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي، وذلك فضلا عن صلته المباشرة بنظم المدفوعات، وبالتالي بحركة النقود في الدولة والتي تمثل المحرك الأساسي لعجلة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يجعل هذه البنوك من أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، نظرا لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وانما تتعامل مع النقود إقراضا واقتراضا، ولأن النقود كقوة شرائية عامة تتأثر بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي فإن المخاطر التي تتعرض لها البنوك ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محليا وعالميا. ولذلك لم يعد النشاط البنكي يعمل على تلافي المخاطر، بل أصبح لزاما عليه أن يتعامل معها، وهكذا بات هذا النشاط في الآونة الأخيرة يعرف بفن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها.

وعليه فإن الأمر يستوجب تطوير نماذج عمل وممارسات مبنية على أساس المخاطر، وذلك ضمن إطار إدارة متكاملة في الهيكل التنظيمي للبنك. فلم يعد الاهتمام بإدارة المخاطر قاصرا على مستوى البنك المعني فحسب بل أصبحت السلطات الرقابية تهتم بإدارة المخاطر البنكية ولعل من أهم الأسباب التي تدعو لذلك هي طبيعة المخاطر التي ينفرد بها القطاع البنكي دون غيره من القطاعات الأخرى. وبالتالي أصبح لزاما أن يتطور الفكر البنكي، ليتواكب مع التطورات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والخدمات البنكية المستحدثة، لذا فمن الضروري ضبط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارتها بما يحقق سلامة الأداء البنكي.

المبحث الأول : خريطة المخاطر في البنوك

تتميز البنوك بانها تواجه العديد من المخاطر التي قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك وجب التعامل مع هذه المخاطر بالية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لخريطة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة. وبهدف إعطاء صورة واضحة عن عملية تسيير خريطة المخاطر في البنوك، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث سنتعرض في المطلب الأول إلى مفهوم وخطوات خريطة المخاطر البنكية، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مبادئ ومسؤولية عملية القيام بإدارة المخاطر في البنوك، أما المطلب الثالث فخصصناه لإجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم وخطوات إدارة المخاطر البنكية

بغرض الوصول إلى فهم واضح لخريطة المخاطر البنكية تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء كما يلي: أولا: مفهوم خريطة المخاطر البنكية وأهم اختصاصاتها

يمكن حصر مفهوم خريطة المخاطر البنكية وأهم اختصاصاتها في ما يلي:

مفهوم خريطة المخاطر البنكية وأهدافها

خريطة المخاطر عدة مفاهيم يمكن التطرق إليها من خلال تعريفها وأهدافها كالتالي:

. تعريف خريطة المخاطر– «هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيض من آثارها السلبية على البنوك»

– كما عرفت أCOS0 سنة 2004 خريطة المخاطر بأنها: «عملية تتم من جانب مجلس إدارة المنظمة، والإدارة وغيرهم من الموظفين، وتطبق في بيئة إستراتيجية داخل المنظمة، بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنظمة وخريطة المخاطر لتكون ضمن المخاطر المقبولة، لتقديم ضمانات معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة»

– كما عرف معهد المدققين الداخليين IIA خريطة المخاطر على أنها: «هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف» [1]

أهداف خريطة المخاطر

يمكن القول بداية أن أي خريطة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية: • إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك • وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك • الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة • التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي يواجهها • استخدام خريطة المخاطر كسلاح تنافسي [2]

أهم اختصاصات خريطة المخاطر

تتعدد اختصاصات خريطة المخاطر في البنوك التجارية وتتمثل أهمها في المهام التالية:

– إعداد الدراسات الفنية الخاصة التي تضعها الإدارة العليا للبنك بشأن الحدود التي يتعين الالتزام بها سواءا فيما يتعلق بمجال الائتمان (حد أقصى لحجم المحفظة الودائع، حد أقصى للإقراض للعميل الواحد والأطراف ذو العلاقة به، حد أقصى للنشاط الواحد...)، أو حدود

[1] أحمد حلمي جمعة: "التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 41

[2] لفين أرينز، جيمس لوباك، تعريب: محمد عبد القادر الديسطي: "المراجعة مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005،ص36

للفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد وسعر الصرف، وبوجه عام هي الإدارة التي تتولى إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين مراعاتها لكافة الأنشطة التي يزاولها البنك، ومتابعة الإدارات المختلفة من خلال التقارير والبيانات والسيناريوهات التي يتم إعدادها في هذا الشأن للوقوف على مدى التزامها بتلك الحدود وإعداد المقترحات والتوصيات اللازمة لتعديل المسار، والحد من المخاطر الناجمة عن وجود انكشاف أكثر من المسموح به في أي نشاط [3]

– إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة كافة الأعمال البنكية (الائتمان، الاستثمار، غرفة المعاملات، السيولة...).

– إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة لتحديد إجراءات خريطة المخاطر على مستوى البنك ككل (الائتمان، السيولة، السوق، العمليات...) ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.

– إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة بإستراتيجية البنك المعتمدة من مجلس إدارته.

– إعداد البيانات اللازمة للجنة إدارة الأصول والخصوم بالبنك.

حيث اتجهت البنوك المتقدمة منذ التسعينات إلى تشكيل لجنة الإدارة الأصول والخصوم لديها يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك وأعضاؤها مديري الإدارات الخاصة بالائتمان والإدارة المالية والاستثمار والمعاملات الدولية، المخاطر، وأي عضو آخر ترى اللجنة أهمية حضوره الاجتماعات التي تعقدها، من بين أهم الاختصاصات لتلك اللجنة، وضع السياسات الخاصة بخريطة مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ودراسة الفجوات، وبحث ما يلزم من

[3] أمين السيد أحمد لطفي: "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006،ص46

استخدام أدوات التحوط اللازمة لدرء مخاطر تقلبات السوق والمخاطر المالية ومخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان...

– وتتمثل الوظيفة السادسة لخريطة المخاطر في متابعة ما تنتهي إليه التطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل (2) بخصوص معيار كفاية رأس المال، قياس مخاطر التشغيل، وكافة التطورات والتوصيات التي تصدر عن لجنة بازل وذلك بغرض تهيئة أوضاع البنك مع التطورات البنكية الحديثة ومسايرة المستجدات حتى يتسنى استمرار البنك في السوق والمنافسة.

– إعداد ومتابعة التقارير والجداول والمؤشرات التي يتم إعدادها لمتابعة قياس وخريطة المخاطر لكل أنواع المخاطر.

– إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء البنك.

– عرض تقارير دورية على الإدارة العليا للبنك بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة الأنشطة المختلفة التي يزاولها، والاقتراحات التي تراها مناسبة للحد من المخاطر.

– تجميع البيانات الخاصة بالمخاطر وتحليلها.[4]

ثانيا: خطوات خريطة المخاطر

توجد العديد من الخطوات التي يمكن إتباعها في خريطة المخاطر والتي تتمثل عموما في: تحديد المخاطر – قياس المخاطر – ضبط المخاطر – مراقبة المخاطر.

[4]حسن الحسني فالح ومؤيد عبد الرحمن الدوري:" إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، 2000 ، ص63

لكي يتمكن البنكي من خريطة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر منها: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.[5]

. **قياس الخطر** إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث تتمثل مبادئ قياس المخاطر في :

* الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وعندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فهي تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

كما أنه يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك.

* عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

وكلمة "مناسبة" تعني أن طرق ونماذج قياس المخاطر توفر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف البنك في خريطة المخاطر.

وكلمة "مناسب" تعني أن الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر يجب أن تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها

إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، كما يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لخريطة المخاطر

3. ضبط المخاطر

[5] خالد أمين عبد اهلل : "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، دار وائل للنشر،الطبعة ألولى،عمان، ألردن، 1999،ص81

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4. مراقبة المخاطر

تتم عملية مراقبة المخاطر من خلال وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، السيولة ومعدلات الصرف، ومختلف التسويات، كما يجب أن تخصص مصلحة مراقبة المخاطر لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية للتأكد مما إذا كانت السياسة المتبعة في خريطة المخاطر فعالة أو سلبية.

المطلب الثاني: مبادئ ومسؤولية القيام بعملية خريطة المخاطر في البنوك

قسم هذا المطلب إلى جزأين، الأول يتمثل في مبادئ خريطة المخاطر والثاني مسؤولية القيام بعملية خريطة المخاطر في البنوك التجارية.

أولا: مبادئ خريطة المخاطر في البنوك

هناك عدة مبادئ يمكن للبنوك استخدامها لتسيير مخاطرها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي: – مسؤولية مجلس الإدارة – إطار إدارة المخاطر – تكامل عملية إدارة المخاطر – محاسبة خطوط الأعمال – تقييم وقياس المخاطر – المراجعة المستقلة – التخطيط للطوارئ.

1. مسؤول الإدارة العليا لخريطة المخاطر

تقع مسؤولية المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال. وعليه يتم وضع سياسات المخاطر من قبل الإدارة العليا للبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها. ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس، إدارة ومراقبة المخاطر[6]

[6]خالد أمين عبد اهلل: " العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر،الاردن الطبعة الاولى، 1998 ،ص73

2. مختص في خريطة تسيير المخاطر

على البنك وضع هيئة مستقلة تسهر على تطبيق الاستراتيجيات الموضوعة من طرف الإدارة العليا والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة، كما على الإدارة العليا للبنك أن تخصص وتوفر الموارد التمويلية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

3. تكامل عملية خريطة المخاطر

إن تكامل عملية خريطة المخاطر يهدف إلى ضمان وتحديد فهم طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل البنك، كما أن عملية خريطة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المؤسسة ككل مما يؤدي إلى تطبيق خريطة المخاطر بشكل متكامل إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل

جيد . محاسبة خطوط الأعمال من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن خريطة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم [7]

5. **تقييم وقياس المخاطر** ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وضعية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكنا، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.

6. الترقية المستقلة

يجب أن يتولى تقييم المخاطر قسم تتوفر فيه الشروط التالية: • أن يتمتع بالاستقلالية التامة • أن يكون لديه السلطات والصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر • القدرة على اختيار

[7] خالد أمين عبد اهلل، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ألردن،2006 ، ص 74

فعالية أنشطة خريطة المخاطر • رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية عملية خريطة المخاطر.

7. التخطيط للطوارئ

على خريطة المخاطر أن تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة. والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى البنك صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفء وفعال وفي الوقت المناسب.

إن خطة الطوارئ يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها ومن الأمثلة على ذلك المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالبنك، والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية، والأزمات المالية العالمية ويجب أن تتم عملية مراجعة خطط الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.

الجدير بالذكر انه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة البنوك مع ضرورة مراعاة ما يلي: • حجم الأنشطة وانتشارها • طبيعة النشاط • مدى تعقد العمل والنشاط • الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال خريطة المخاطر.[8]

ثانيا: مسؤولية القيام بعملية خريطة المخاطر في البنوك

[8] خالد أمين عبد اهلل، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ألردن،2006 ، ص75

أصبحت مسؤولية المحافظة على النظام البنكي مسؤولية مشتركة بين عدد من اللاعبين الرئيسيين الذين يديرون أبعاد مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك شراكة خريطة المخاطر، ويمكن تحديد الشركاء في عملية تسيير خريطة المخاطر كالتالي أحشاد:

1. المراقبون أو السلطات الإشرافية

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس بنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات تسيير خريطة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جيدة لخريطة المخاطر في البنوك من أهم عناصرها وجود إطار عام الخريطة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في خريطة المخاطر.

2. المساهمون

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل، تقع عليه مسؤولية أن يكون البنك قويا ويعمل بصورة جيدة.

3. الإدارة التنفيذية

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بخريطة المخاطر المخاطر البنكية.[9]

4. لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة

[9] خالد وهيب الراوي:" إدارة العمليات المصرفية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2005، ص 42

الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية تقع على عاتق جميع المستويات في البنك.

5. المدققين الخارجيين

لهم دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققين الخارجيين ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وقائمة الدخل فحسبن وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

6. الجمهور العام أو المتعاملين مع البنك

يقع على عاتق المتعاملين مع البنك وخصوصا المودعين عبء في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم أداء البنك والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.[10]

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات خريطة المخاطر

تتمثل كل من إجراءات الحد من المخاطر وتصنيفات خريطة المخاطر فيما يلي:

أولا: إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل احتمال وقوع الخسائر إلى أقل حد ممكن. وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها، أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك الأعماله. وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس : • الاختيارية، أي اختيار عدد معين على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة • وضع

[10] خالد وهيب الراوي:" إدارة العمليات المصرفية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2005، ص 43

حد للمخاطر، وهذا حسب نوع وصنف القرض • التنوع، وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين: 1. التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة الخطر بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور الخطر أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة. [11]

2. التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،... أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك في عملية التسيير الوقائي فهي:

.توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده. ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

• الأسلوب الرسمي: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة. ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في

[11] رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2001 ، ص 73

ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،...

• الأسلوب غير الرسمي : بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.[12]

2.2.التعامل مع عدة متعاملين: تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3.2.**عدم التوسع في منح القروض:** يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله

4.2. **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.[13]

ثانيا: **تصنيفات خريطة المخاطر**

[12] حيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2001 ، ص74

[13] رشاد العصار ورياض الحلبي: " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الاردن ، الطبعة الاولى، 2000 ، ص 85

تعتمد تصنيفات خريطة المخاطر على مقياس من 1 إلى 5 وعلى المراقب المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش كالتالي :

1. تصنيف يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في خريطة المخاطر الضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

2. تصنيف 2 مرضي يدل تصنيف 2 على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص أو الضعف، وهذا النقص معروف ويمكن التعامل معه.

عموما فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فإن المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

3. تصنيف 3 عادل. إن هذا التصنيف يدل على أن خريطة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر خريطة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا) وهذا ما

يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر. إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.[14]

4. تصنيف 4 حدي (هامشي)

[14] رشاد العصار ورياض الحلبي: " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، الطبعة الاولى، 2000 ، ص 41

يدل هذا التصنيف على أن خريطة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فإن هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون أحد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة البنكية بناءا على المادة 106 من الأمر 03-11- ل 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض) ، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف خريطة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

5. تصنيف 5 غير مرضي

يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لخريطة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.[15]

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

في هذا المبحث يتم دراسة ماهية التدقيق الداخلي أهميته وأهدافه من خلال المطلبين الأول والثاني أما في المطلب الثالث سنتناول أنواع التدقيق الداخلي ومهامه وأخيرا مراحل وتقنيات تنفيذ التدقيق الداخلي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

خصص هذا المطلب لغرض التطور التاريخي لتدقيق الداخلي وتناول أهم التعاريف المستخلصة له.

[15] رشاد العصار ورياض الحلبي: " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2000 ، ص 42

أولا:التطور التاريخي لتدقيق الداخلي

ظهر التدقيق الداخلي بعد الأزمة الاقتصادية في سنة 1929، حيث في تلك الفترة كانت المؤسسات الأمريكية تستخدم خدمات مكاتب التدقيق الخارجي في التصديق على القوائم المالية، مما دفع المؤسسات إلى البحث عن وسيلة لتخفيض المصاريف المنفقة على تلك المكاتب، وقد لاقى التدقيق الداخلي قبولا كبيراً من قبل الدول المتقدمة، واقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي لتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت ولكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات وبهذا أصبح التدقيق الداخلي إدارة تبادل المعلومات والاتصال بين مختلف المستويات الإدارية والإدارة العليا، وانعكس التطور السابق على شكل برنامج التدقيق، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى لظهور التدقيق يرتكز على تدقيق العمليات المالية والمحاسبية، ولكن بعد توسيع نطاق التدقيق أصبح التدقيق الداخلي يتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى.[16]

ويعد التدقيق الداخلي من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية، والسياسات العامة المتبعة فيها، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه، والتأكد من سلامة تطبيقه التزاماً قانونيا يقع على عاتق المؤسسة، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المؤسسة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، حيث إنه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه، فضلا عن الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤذي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة.[17]

---

[16]أمين السيد محمد لطفي، "**مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص95.

[17]نبية توفيق المرعي،"**دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**"، مذكرة ماجيستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية المالية، جامعة جدراء، عمان، الأردن، 2009، ص40.

ويعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات المالية والإدارية.

ومن الأسباب التي ساعدت على ظهور التدقيق وتطوره:

1-الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش،

2-ظهور المؤسسات ذات الفروع المنتشرة جغرافيا،

3-الحاجة إلى كشوف دورية دقيق حسابيا وموضوعيا،

4-ظهور البنوك وشركات التأمين أدى إلى ظهور الحاجة للتدقيق الداخلي لكي يقوم بتدقيق العمليات أولاً بأول.

وقد تم الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة في 17نوفمبر 1941م، وقام هذا المعهد بوضع المعايير اللازمة للالتزام بها عند ممارسة مهنة التدقيق. [18]

ثانيا : ماهية التدقيق الداخلي

يمثل التدقيق الداخلي أهم ما يميز الرقابة الداخلية ووسيلة مستقلة تعمل من داخل المؤسسة لتحكيم والتقييم وهذا من اجل تحقيق أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق تدقيق العمليات المالية والمحاسبية والعمليات التشغيلية الأخرى.

تعريف التدقيق الداخلي: يعد أول تعريف للتدقيق الداخلي هو التعريف الصادر من معهد المدققين الداخليين أشارت فيه إلى أنه "نشاط تقييمي مستقل ،يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة الأعمال المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى، من آجل تقديم خدمات وقائية

[18] داوود يوسف صبح، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**"، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،2010، ص 42-43.

وعلاجية للإدارة داخل المؤسسة، للقيام بالمسؤوليات بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تم مراجعتها.

كما تم تعريفه بأنه نشاط مستقل للتقييم تقوم به هيئة داخلية في المؤسسة من أجل حماية أصولها وممتلكاتها وتحقيق أهداف الإدارة، تحقيق إنتاجية أكبر، والالتزام بسياسات الإدارة.

التدقيق الداخلي يقوم به شخص أو أشخاص مؤهلون تابعون تنظيميا للإدارة العليا ومستقلون عن باقي الوظائف بما فيها المحاسبة والمالية، وهي وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة، ويقتصر عملها على مختلف الدوائر والعمليات، فمن خلال عملية التدقيق الداخلي اللازمة للوصول لتطبيق جيد لسياسات والإجراءات المتبعة في الوحدة.

التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل، موضوعي، يضمن الجودة يهدف لتأدية خدمات التوكيد والأنشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة، وهو يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تطبيق أساليب آلية ومنضبطة من أجل تطوير وتقييم فعالية أنشطة إدارة المخاطر والضوابط الحاكمة للمؤسسة. [19]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط مستقل يتم ممارسته داخل المؤسسة من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص لديهم كفاءة وتأهيل مهني وذلك لخدمة الإدارة، من خلال تدقيق العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى ويعطي التدقيق الداخلي درجة من التأكيد والتحكم في العمليات

[19] احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص46

التي تساهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسة وتقييم مدى فاعلية الرقابة الداخلية وتوصيل نتائج هذا التقييم إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الصحيحة.[20]

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

تختلف أهمية وأهداف التدقيق الداخلي بشكل كبير وتعتمد على حجم المؤسسة محل الدراسة وهيكل المؤسسة ومتطلبات الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، وفيما يلي عرض لأهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

لقد زادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات في الدول النامية والمتقدمة بالتدقيق الداخلي كما أنها تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل الهيئات العالمية، وتكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه أحد أهم آليات الحوكمة فقد أشار معهد المدققين الداخلين إلى ذلك في تعريفه للتدقيق الداخلي من خلال دوره الاستشاري والتقويمي والتأميني بالإضافة إلى دوره في تحسين العمليات وتخفيض المخاطر بدرجة من الموضوعية ويعد التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والمعايير الموضوعة مسبقا وقد أخد التدقيق الداخلي مكانة بارزة في المؤسسات وارتباطه بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها.[21]

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها للإدارة والتي تتمثل في:

---

[20] سيد عطا الله سيد، "**التدريب المحاسبي والمالي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013،ص124.

[21] يوسف محمد جربوع،"مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2008، ص128.

1. **خدمات وقائية:** حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.

2.**خدمات تقييمية** : حيث يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة مسبقا.

3.**خدمات إنشائية** : يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على النظام الداخلي واقتراحات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية.

فالتدقيق الداخلي وظيفة حيوية تعمل بها وتتميز بها مختلف المؤسسات الحديثة، حيث تدعو الإشارة إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي تكافئ ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.[22]

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

لقد انحصر هدف التدقيق الداخلي في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ونتيجة للتطور الحاصل عبر الزمن فقد تطورت أهداف التدقيق الداخلي وأصبحت تتلخص فيما يلي:

- ✓ التحقق من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها،
- ✓ اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات،
- ✓ التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها،
- ✓ مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية،

[22] خالد راغب الخطيب،" التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية"، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص161.

- ✓ تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية والتشغيلية،
- ✓ تزود أعضاء المؤسسة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والاستشارات التي تهتم بالأنشطة التي تم تدقيقها،[23]

للتدقيق الداخلي عدة أهداف التي تريد المؤسسة الوصول إليها والشكل التالي يمثل الأهداف الأساسية للتدقيق الداخلي.

لشكل رقم (1) الأهداف الأساسية للتدقيق الداخلي

هدف البناء

ويعني اقتراح الخطوة اللازمة لتصحيح النتائج والفحص والمطابقة وتقديم النصائح للإدارة على عمل المدقق الداخلي، بالإضافة إلى مراجعة العمليات الحسابية والمالية وذلك من أجل:

-التحقق من الالتزام بالسياسة الإجراءات والخطط الموضوعة،

-التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول،

-اقتراح وتطوير وتحسين أداء وأهداف التدقيق

.1

هدف الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة لكل من:

-سياسات المؤسسة،

-الإجراءات المحاسبية،

-نظام الرقابة الداخلية،

سجلات المؤسسة،

-قيمة المؤسسة.

المصدر: فتحي رزق السوافيري واحمد عبد المالك محمد،"**دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص35.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي ومعاييره

يوجد العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي كغيره من أنواع التدقيق، كما له معايير تحكمه وتضبط عمل المدقق الداخلي داخل المؤسسة وهذه المعايير متعارف عليها دوليا.

أولا: أنواع التدقيق الداخلي

-**التدقيق المالي:** يعرف التدقيق المالي على أنه : فحص للسجلات والمستندات المؤسسة، ما يقصد مدى مصداقية القيود الواردة في الوثائق والسجلات بشكل صحيح (قانوني) والتأكد من مدى مصداقية الميزانية والتي أنها تعكس واقع النتائج الدورة المالية للمؤسسة، ويقوم بهذا النوع من التدقيق المدققين التابعين للمؤسسة، وذلك من أجل حماية أصول المؤسسة من الغش والاختلاس، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية ممكنة إداريا وإنتاجيا، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية للمؤسسة.[24]

-**التدقيق التشغيلي:** يطلق على هذا النوع من النشاطات مسميات مختلفة منها (تدقيق العمليات، تدقيق الوظائف) وذلك لأنه تدقيق شامل لمختلف الوظائف داخل المؤسسة، يهتم هدا النوع من التدقيق بالناحية التسييرية لمختلف نشاطات المؤسسة، ويعتبر مجال غير

[24] سيد عطا الله سيد، مرجع سبق ذكره،2013 ، ص125.

تقليدي للتدقيق الداخلي، ظهر نتيجة للتطور الذي عرفه هذا الأخير ويعد امتداداً طبيعيا له، بحيث أنه يشمل كافة أعمال ووظائف وأنشطة المؤسسة.[25]

-**التدقيق الالتزام:** يسمى بالتدقيق الإداري والتنفيذ، ويهدف إلى تدقيق ومراجعة مدى التزام المؤسسة بالمعايير المقررة كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة وهذا النوع من التدقيق يهتم بالالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي، حيث يكون الغرض منه معرفة مدى التقييد والالتزام بأداء سياسات معينة، أو قوانين وتعليمات أو مدى التقييد بعقود معينة، ويقوم المدقق في هذه الحالة بكتابة تقرير عما إذا كان تقديم.

ثانيا: معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي يتم في بيئة مؤسسات ذات أحجام وأنواع وتنظيمات إدارية مختلفة، ومجموعة من قوانين تختلف حسب الطبيعة القانونية لكل بلد، و هذه الاختلافات في بيئة الأعمال توثر على الإنتاجية وطبيعة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى وجود معايير تسير عمل المدققين وذلك لخلق نوع من التوافق بين الأعمال التي يؤذيها المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.[26]

أ-معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

تعتبر معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي من بين الأمور الأساسية التي يجب أن تتوفر لأي عمل مهني متطور وناجح، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1-استقلال المدقق الداخلي:

[25]أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق دكره، 2015، ص95.

[26]ايهاب نظيمي إبراهيم، "التدقيق القائم على الأعمال"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص23.

يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وهذا الأمر يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي كافيا بما يسمح بأداء المهام المطلوبة، وعلى المدقق الداخلي أن يكون موضوعيا في أدائه لعمله وذلك حسب ماجاء به المعيار الأول حيث يتضمن هذا الأخير جانبيين رئيسيين هما مكان المدقق الداخلي في المؤسسة والموضوعية.

-مكان المدقق الداخلي في المؤسسة : إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة عن باقي الإدارات التشغيلية الأخرى، تتمتع بمكانة تنظيمية ملائمة في المؤسسة بغض النظر عن حجم وشكل هذه المؤسسة، تتحقق هذه الاستقلالية في ظل ابتعادها عن سلطة الإدارات التنفيذية فهي إدارة مرتبطة وتابعة لأعلى المستويات في الهرم الإداري والوظيفي في المؤسسة.

إن معايير التدقيق الدولية لم تفصل بوضوح ولم تحدد بصفة نهائية الجهة التي يرتبط بها مباشرة قسم التدقيق، فالاتجاه السائد حاليا لممارسات التدقيق الداخلي على المستوى الدولي، يتحقق بوجود ارتباطين هما: ارتباط بالمدير العام التي تقع عليه مسؤولية لضمان تقديم المساعدة لنشاط التدقيق الداخلي عند الضرورة، أما الارتباط الثاني فهو وظيفي ويكون مع مجلس الإدارة مباشرة، وتقوم إدارة هذه الوظيفة برفع التقارير إلى مجلس الإدارة بالاتصال مباشرة وبصفة منتظمة، كما يسهر هذا الأخير على حماية أصول المؤسسة من أي أعمال غير قانونية أو مشروعة، وفيما يلي نموذج لتدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي من ناحية الارتباط الوظيفي.[27]

يمتاز قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية في الهيكل التنظيمي وفي الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق في المؤسسة.

[27] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق دكره، 2009، ص176

شكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي ضمن الهيكل العام للمؤسسة

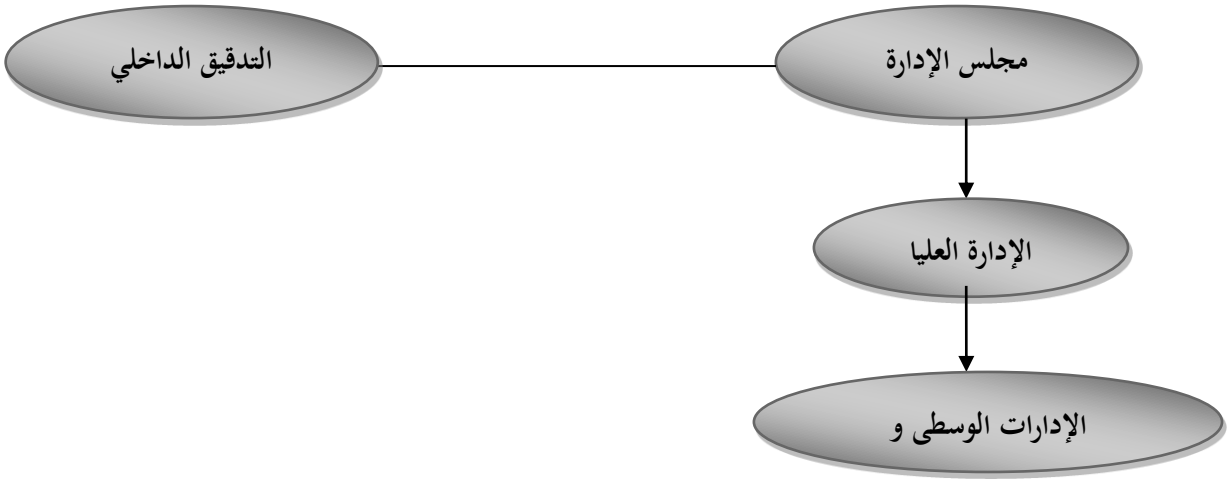

المصدر:عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، 236 .

1-**الموضوعية:** نعني بكلمة الموضوعية أن على المدقق الداخلي القيام بأعماله المهنية بنزاهة وموضوعية وعدم الانحياز ويكون مستقل عند إبداء رأيه في أمر يتعلق بالتدقيق الداخلي.

على المدقق الداخلي تقديم تقرير لمدير إدارة التدقيق الداخلي يتضمن الأمر التي تحتوي على تعارض في المصالح حيث يقوم المدير بإعادة تقسيم المهام على الأفراد لتخفيض حدة التعارض في المصالح، وعلى المدقق الداخلي تفادي القيام بأي مهام تشغيلية حيث أن أداء هذه المهام سيجعل موضوعيته غير متوافرة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان عند الحصول على تقرير المدقق الخارجي.[28]

2-الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي:

ويتحقق هذا المعيار من خلال تحديد المواصفات والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في الشخص المكلف بعملية التدقيق الداخلي من حيث:

-**الخبرة والكفاءة العلمية:** تتمثل في المؤهل العلمي الذي يتمتع به المدقق الداخلي ، والحرص على الاشتراك بدورات التدريبية، حيث أن هذه الأخيرة تلعب دوراً هاما في جودة خدمة التدقيق الداخلي، وتمكن المدققين الداخلين القيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية.

-**الفهم والالتزام بمعايير الممارسة المهنية:** حيث يجب على المدقق الداخلي احترام المعايير المهنية عند ممارسة أعمال التدقيق والتقيد بها.

-**دراسة وفهم العلوم السلوكية:** على المدقق الداخلي أن يكون بارعا ومتمكنا في تعامله مع الأفراد والاتصال بهم بفعالية.

[28] خالد راغب خطيب ،مرجع سبق دكره،2009 ، ص 176.

3- نطاق التدقيق الداخلي: يتضمن هذا المعيار فحص وتقييم مدى نجاعة وسلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، والعمل على حماية ممتلكاتها ومواردها من أي تصرفات غير مرغوب فيها، والتأكد من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل والتحقق من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية بشكل مرغوب فيه، كما يتضمن أيضا فحص مدى جودة وفاعلية الأداء وتحقيق النتائج المرغوب فيها.[29]

4- أداء عمل المدقق الداخلي:

ويتمثل في معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي والتي تحتوي العناصر التالية:

-تخطيط عملية التدقيق الداخلي: وتتضمن عملية التخطيط ضرورة وضع الأهداف وتحديد نطاق العمل، كما يتطلب الحصول على المعلومات الكافية لتكون لديه صورة عن الأنشطة المراد تدقيقها ، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق، و التواصل مع كل من لديه علاقة بعملية التدقيق والأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق، واتخاذ الإجراءات الرقابية لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام أكبر، وتحديد كيف ولمن ترسل نتائج التدقيق، وأخيراً الحصول على الموافقة من المشرف على قسم التدقيق الداخلي على خطة أعمال التدقيق.

-التبليغ بنتائج التدقيق الداخلي: من الالتزامات الواجبة على المدقق الداخلي، إيصال النتائج الخاصة بعملية التدقيق وذلك بعد تصنيفها وإرسالها إلى المستويات الإدارية المعنية بهذه النتائج عن طريق إعداد تقرير يتضمن هذه النتائج.

-متابعة تنفيذ هذه النتائج: لايكتمل مهام المدقق الداخلي إلى بعد قيامه بمتابعة النتائج المتوصل إليها، ومن تم تحديد التوصيات اللازمة وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة والمطلوبة بناءاً على نتائج هذا التقرير. [30]

---

[29] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره ،2015، ص96-97

[30] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص177

5-إدارة قسم التدقيق الداخلي: تقتضي معايير التدقيق الداخلي ضرورة تولي مدير إدارة التدقيق الداخلي بطريقة مناسبة، تتماشى مع السياسة الإدارية للمؤسسة، ويكون مسؤولاً عن مجموعة من الأعمال بحيث يحقق مايلي:

-تحقيق أعمال التدقيق الداخلي للأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.

-استخدام الموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي بصورة فعالة.

-أن تتماشى جميع أعمال ومهام التدقيق مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.

ب-قواعد السلوك المهني:توجد ثلاثة أسباب رئيسية لضرورة وجود إصدار رسمي لقواعد السلوك المهني تتمثل في أن أعضاء معهد المدققين الداخليين يمثلون مهنة التدقيق الداخلي، اعتماد الإدارة على مهنة التدقيق الداخلي وأخيراً يجب أن يحافظ أعضاء مهنة التدقيق الداخلي على معايير عالية للسلوك والشخصية وذلك حتى يتمكنوا من ممارسة مهامهم بطريقة مناسبة.[31]

يمكن تلخيص قواعد السلوك المهني فيما يلي:

-يجب على المدققين الداخليين أن يتسموا بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم.

-الاتسام بالإخلاص في جميع الأمور المتعلقة بالمؤسسة الذي يعملون فيها.

-عدم الانخراط في أي عمل أو نشاط يؤذي إلى الإساءة بمهنتهم أو المؤسسة العاملين فيها.

[31] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص178.

-القيام الأعمال التي تدخل ضمن صلاحياتهم فقط.

-احترام وتطبيق معايير الممارسة المهنية لتدقيق الداخلي عند أدائهم لمهامهم.[32]

المبحث الثالث : دراسات سابقة

المطلب الاول الدراسات باللغة العربية

1- دراسة حاج قويدر قورين، ابو بكر قيداوان ، عمر عبو 2019، مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و قواعد السلوك المهني – دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية: نهدف في هذه الدراسة، إلى تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، ودراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني. ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، غياب لجنة للمخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة وذلك نظرا لطبيعة هياكلها التنظيمية مما سيؤثر على عمل المدققين الداخليين وعلى نتائج تقاريرهم، عدم مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية مقارنة بالبنوك الخاص.

2-بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم،2019 ،دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم: تهدف الدراسة الى :

اهمية التدقيق الداخلي واجراءاته في المؤسسات البنكية

-التعرف على اهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات البنكية

[32]فتحي رزق السوافيري وآخرون، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص109.

-التعرف على دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر ، وما هي الطرق التي تتم بواسطتها عملية تحديد وتقييم المخاطر البنكية.

و من النتائج المتوصل اليها:

-نشاط التدقيق الداخلي يشمل تقييم الأداء والرقابة بهدف الإسهام في تحسين إدارة المخاطر
-إدارة التدقيق الداخلي تقوم بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في البنك؛

-امتلاك المدقق الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتفعيل مبادئ إدارة المخاطر

-قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على الرقابة الداخلية في البنك

-المدقق الداخلي يقوم بالإجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.

3- **دراسة "إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة" سنة ، 2017تحت عنوان" :دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية،"** :هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تقديم خدمات استشارية وتأكيدية من طرف المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل في: أن المراجعة الداخلية لا تساهم في تحديد الاستراتيجيات والآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية.

4- **مروة مويسي،اوت 2017، اهمية ادارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية:** تهدف الدراسة الى:

1-بيان مدى ادراك المحاسبين و المدققين و غيرعم الى ضرورة وجود ادارة التدقيق الداخلي في المؤسسة و معفة الغرض من وجودها.

2- توضيح العلاقة بين وجود مدقق داخلي و فعالية نظام الرقابة الداخلية و معالجة و تجنب المخاطر قدر المستطاع.

ومن النتائج المتوصل اليها:

-ادارة التدقيق الداخلي تساعد على دعم و تفعيل ادارة المخاطر خصوصا توفرت المقومات الاساسية و بما يضمن فعالية و كفاءة هذه الادارة .

-من اجل التقليل من المخاطر يجب على المؤسسة ان تحدث تغييرا جذريا في نمط تعاملها من خلال تفعيل ادارة التدقيق الداخلي.

-عدم وجود ادراك لاهمية و دور ادارة التدقيق الداخلي من قبل الفئة المستجوبة نسبيا.

5-**عوماري عائشة ، أقاسم عمر ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي جامعة أحمد دراية-أدرار2017 ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية -دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار** : تهدف الدراسة إلى:

*توضيح المفاهيم النظرية المتصلة بالتدقيق الداخلي و معاييره؛

*التعرف على أهم المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك؛

*إبراز دور المدقق الداخلي في معالجة المخاطر البنكية من خلال قبول، تجنب، أو تخفيف تلك المخاطر

معرفة أثر التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر البنكية من وجهة نظر موظفين البنوك. و من النتائج المتوصل اليها:

-يقوم المدقق الداخلي بتقديم خدمات استشارية للتقليل من المخاطرالبنكية؛

-وجود وعي جيد بين موظفي البنوك العمومية لولاية أدرار بالدعم والدور الذي يعلبه التدقيق الداخلي في عمليات ادارة المخاطر؛

-وجود أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي في البنوك العمومية لولاية أدرار؛

-يساهم التدقيق الداخلي في كيفية الاستجابة للمخاطر البنكية ؛

-يعمل المدقق الداخلي التركيز على المخاطر المهمة وفقا لاستراتجيات البنك .

6-- **دراسة أحمد عبد الله العمودي وسالم عبد الله بن كليب بعنوان :"العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية"، مقال منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد ،5المجلد ،)9يناير 2015**:هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على قيام المراجع الداخلي بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تمليه المعايير المهنية، من خلال توزيع 53استبيان على مدققي الحسابات الداخليين في المصارف اليمنية. وكان من أهم نتائجها أن في لي دور المدقق الداخلي تجاه إدارة المخاطر يتأثر بالعوامل التنظيمية والشخصية للمدقق الداخلي المصارف، وأن العوامل التنظيمية أكثر تأثيرا من العوامل الشخصية، كما يرى المدقق الداخلي أنه يقوم بهذا الدور بنسبة 77 %بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المهنة، ولكنه في نفس الوقت يقوم بمهام تخل بهذا الدور إلى جانب الضعف في القيام بمهام هامة يتوجب القيام بها.

7- **دراسة "فضيلة بوطورة والشريف بقة "سنة 2015تحت عنوان " :دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADRالجزائر:**" ، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل فيما يلي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRبنسبة 8%.

8- **حسين احمد دحدوح، درويش فيصل مرادن 2014 ، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في سوريا(دراسة ميدانية) : تهدف هذه الدراسة الى :**

1-التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية.

2-التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي.

3-بيان فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا.

و من النتائج المتوصل اليها:

-1يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي في تلك المصارف.

2-أجمع أفراد عينتي الدراسة أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي وتؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية السورية هي: اختبار تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف و مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية.

9- **قواسمية هيبة،2013، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة):** ومن خلال هذه الدراسة، يتم السعي وراء بلوغ العديد من

الأهداف، من بينها تسليط الضوء على أهمية التدقيق الداخلي ومستوى الهتمام بإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى الإجابة على التساؤل ا الجوهري والمتمثل في دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بالبنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة؛ و من النتائج المتوصل اليها :

1-هناكوعي و ادراك لدى ادراك التدقيق الداخلي باهمية ادارة المخاطر و مدى المخاطر و مدى الحاجة لتحسين انظمة الرقابة بها .

اتساع نظام التدقيق الداخلي من التدقيق المالي تقليديا الى التدقيق الاداري حديثا ، و من ثم الى خلق القيمة عن طريق المساهمة في ادارة المخاطر

3.تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطرالمدروسة؛
4.يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة.

10-- **دراسة رضوان، 2012بعنوان" أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
-وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في)الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية(من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية)

-وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وادارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...، من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية

لقد حضي موضوع إدارة المخاطر البنكية واتفاقيات بازل بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات الأجنبية وهذا نظرا لأهميتها ومن خلال مراجعة العديد من الأدبيات، تم اختيار مجموعة الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع دراسة البحث الحالي؛

1. دراسة kentaro tamura بعنوان، challenges to japanese Compliance with the basel Capital Accord "Domestic politics and international Banking Standards, 2005".

" تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال، الظروف السياسية، ومعايير البنوك الدولية" ،هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال في اليابان، والتعرف على مدى استجابة المصارف اليابانية لهذه المعايير. وأوضحت هذه الدراسة أن ضعف استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات التفسيرية وآليات التنفيذ على المستوى الدولي من حيث (دور المؤسسات الدولية، وسيطرة دول كبرى لقوى السوق) والتي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد معايير بازل

حيث أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي يحتاج إلى تشاور بين السلطة المحلية والسلطات الدولية، وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

2-دراسة Xiaofang Ma بعنوان "The new basle capital accord and risk

."management of Chinese state-owned commercial bank, 2004

"اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية".هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للمصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل الجديدة وهي كالتالي: لا الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول؛ * بناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر؛ و التحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر؛ لا تحسين القدرة على الإشراف؛ و إنشاء نظم معلومات سليمة مفتوحة، وشفافة لإقامة الهيكل المالي لحقوق الملكية وحوكمة الشركات؛

وقد خلصت هذه الدراسة بنتيجة أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد المعدل (بازل 2) من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية وذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دوليا.

المطلب الثالث تقييم الدراسات السابقة

من خلال ما تقدم في البحث إستنتاج بأن أهم المخاطر التي تعيق العمل في المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي تتعلق أساسا بمخاطر السيولة والسوق وسعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف وغيرها والتي تتم إدارة كل منهما عبر خطط وإجراءات لمعرفة طبيعة هذه المخاطر وتحديدها وقياسها و مراقبتها ثم التحكم فيها بواسطة مؤشرات فقد ثبتت صحتها وسلامتها ، لأنها من أهم المخاطر التي تهدد استقرار البنك ، مما دعا إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارتها حيث يظهر البنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر الإئتمان .

خلاصة :

تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر للمخاطر التي تواجهها، حيث أصبحت إدارة المخاطر هي ضمان البقاء، ولذا توجب على البنوك التجارية اعتماد

الأسلوب العلمي في إدارة المخاطر بما يضمن المحافظة على استمراريتها، حيث أن أسلوب إدارة المخاطر هو علم وفن في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، وهو فن لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية على البنوك، مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما فن من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن ثراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي، كما يجب أن تتناول مهام إدارة المخاطر عمليات التنسيق بين كافة الإدارات في البنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وتحديد المسؤوليات والتأكد من صحة هذه البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها للمساعدة في التقليل من حدة المخاطر.

أفرزت المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي شهدتها المصارف تحديات كبيرة والتي فرضت على مصارف اليوم وخاصة تلك المصنفة من الدرجة الثانية من حيث درجة المخاطر ، ومنها المصارف الجزائرية والعربية على حد السواء تحديات لضمان بقائها وتحقيق هدافها وإعطاء إدارة المخاطر العناية التي تستحقها لتبقى هذه ضمن الحدود القابلة لسيطرة الان إدارة المخاطر هي ضمان البقاء في السوق وليس إلغاء المخاطر كليا لان هذا غير ممكن إن لن يكون مستحيلا ولذالك فان البنوك تسعى بالقيام بعدة استراتيجيات التحكم والحد من هذه المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية لأنها تعتبر السبب الرئيسي لقلق الصيارفة على السيرورة الحسنة لنشاط العمل المصرفي وعليه فان أحسن احتياط يأخذه المصرف هو التأكد والتحقق من الصحة المالية للمؤسسات فإدارة المخاطر اليوم تعد أهم أولويات المؤسسات المصرفية ولإنجاح إدارة المخاطر المصرفية يتطلب من المصارف الإدارة السليمة لهذه المخاطر وضمان السير الحسين للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير البيئة الملائمة لإدارة هذه المخاطر،سواء لتخفيف منها او التحكم فيها وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا

المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتلال والغش بالرغم من الإصلاحات والمجهدات التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة لنشاط المصرفي،إلا إن المشكلة الحقيقية التي تعانيها هذه المصارف ليست مشكلة قوانين من الدرجة الأولى،وإنما تكمن في كيفية ضبط معايير دقيقة لقياس فعاليتها ، فالاكتفاء بتعديل النصوص التشريعية وعصرنة التجهيزات وإدخال الشبكة المعلوماتية بين الفروع والمصارف وتكوين الأفراد إداريا وفنيا

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية BADR

تمهيد :

كون البنوك في الجزائر مورد مالي فإنها تمول معظم المؤسسات الإقتصادية و الهياكل الاستراتيجية، فإذا فشلت البنوك في أداء مهمتها شل الإقتصاد الجزائري ككل بالإضافة إلى العواقب الاجتماعية و السياسية، إلى جانب التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح في القطاع المصرفي الجزائري، تم تنصيب لجنة خاصة لقيادة النظام المصرفي و المالي مكلفة بالوساطة المالية، و بتعزيز محيط الرقابة الداخلية و الخارجية للبنوك و التطهير المالي لها.

لهذا الغرض، فقد توجهت الدراسة إلى إحدى ركائز الإصلاح المالي و المتمثلة في الرقابة على البنوك الجزائرية، و بما أنه تم عرض أهم عناصر التدقيق الداخلي في الفصلين السابقين سنحاول في هذا الفصل تناولها على مستوى أحد البنوك العمومية ألا و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بغية تدعيم البحث و تسليط الضوء عموما على أهم الإجراءات المتبعة في البنوك لتحسين الأداء و القيام بدورها كوسيط مالي للاقتصاد.

و من هذا المنطلق تم التطرق إلى:

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : أهم المخاطر التي يتعرض لها المجمع الجهوي و كيفية الرقابة عليها

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت BADR

المبحث الأول : البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه، وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر بهذا البنك سنتطرق إلى:

المطلب الأول :نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية:

عرفت المنظومة البنكية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وهي اختصار ل: (Banque de L'Agriculture et du Développement Rural)

الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري (BNA) وذلك بتنازله عن 140 وكالة بمقتضى المرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، حيث اعتبر آنذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي .وفي إطار الإصلاحات تحول البنك عام

1988من شركة ذات أسهم برأس مال قدر آنذاك ب :2200 مليون دج إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دج الكائن مقرها الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور سنوات نشاطاته بدأ بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته 269 وكالة سنة 1985، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 293 وكالة و 41 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

و نظرا لكثافة نشاطه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

1-1 مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته بعدة مراحل:

المرحلة الأولى :1982 م -1989 م

خلال هذه الفترة كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة جيدة في ميدان تمويل القطاع الزراعي و قطاع الصناعة لميكانيكية الفلاحية هذا الاختصاص كان منصوصا عليه في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية :1989 م -1999 م

توسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في نشاطه الاقتصادي ليعمل في مجالات أخرى خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة، أما في المجال التقني فقد كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

سنة 1991: تطبيق نظام SWIFT لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية. .

سنة 1992 : وضع نظام LOGICIEL SYBU بمختلف وسائل معالجته للعمليات البنكية (تشغيل تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق... إلخ)

- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أن منح القروض المستندية أصبح يعالج في أقل من 24 ساعة.

إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الوكالات.

سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية " La Badr" تحت الخدمة.

سنة 1994 : وضع بطاقة الدفع والسحب .

سنة 1996: معالجة وتجسيد العمليات البنكية عن بعد وفي وقتها الحقيقي.

سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك .

المرحلة الثالثة :1999 م –2005 م

اعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على البرنامج الخماسي من أجل تسيير التمويلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تلبية أكبر قدر من حاجيات ورغبات العملاء خاصة وأنها عرفت تنوعا وتعددا، بالإضافة إلى ذلك دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية وبالأخص مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، وبفضل هذا التطور تم إنجاز عدة مشاريع أهمها:

سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف الأداء البنك، كذلك إنجاز مخطط التسوية

للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

سنة 2001: تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية، تقليل الوقت، إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية وتعميم الشبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية.

سنة 2002: إعادة تنظيم البرنامج" LOGICIEL SYBU" على المستوى الوطني .

المرحلة الرابعة :2005 م إلى يومنا هذا

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها، مع المحافظة على كل الزبائن.

1- 2 خصائص ومهام و أهداف البنك

1-2-1 خصائص البنك:

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمجموعة من الخصائص والمميزات وهي التي جعلت منه بنكا مميزا عن باقي البنوك ونذكر منها ما يلي:

أ- من ناحية الترتيب:

يعد البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهذا نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية وقد صنف من طرف قاموس البنوكBankers Almanach طبعة 2001 في المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100بنك مصنف.

ب- الإعلام الآلي ونظام المعلومات:

يقوم التسيير في هذه المؤسسة على استعمال نظام SWIFT منذ 1991 ، وبالتالي فهو يستعمل الإعلام الآلي في جميع عملياته وذلك بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصممة من طرف مهندسي المؤسسة؛

ت - إدخال شبكة الانترنت وتفحص عن بعد للحسابات:

البنك مزود بنظام معلوماتي يسمح للزبائن بإمكانية إجراء فحص لحساباتهم الشخصية عن بعد BADR CONSULTA من خلال وسائل الاتصال الحديثة وذلك بعد إدخال شبكة الانترنت التي ساهمت في التواصل بين البنك وزبائنه.

ث - تقليل الوقت:

بفضل نظام CANEVAS والذي يستعمل في معالجة قروض الاستغلال والاستثمار أصبح بإمكان البنك منح القروض في فترة زمنية لا تتجاوز 45 يوم.

المطلب الثاني مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R

1-3-1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري: تتمثل مهامه في:

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، خزينة)

- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.

- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الإستراد ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.

- منح قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

1-3-2 بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص و وسيلة للمراقبة

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية.

- يتدخل البنك دوريا في وضعيته المؤسسة وتسييرها المالي.

- إن القانون التأسيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تحدد مجالات تدخله كما يلي: " إن مهمة البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسي طبقا للسياسة الحكومية تنمية مجموع القطاعات الفلاحية".

– تمويل العمليات الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية، كما يقدم البنك مساعداته لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

– تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات الصناعات الصغيرة، التجارة، ، الفلاحين في شكل قروض تقدم من سنتين إلى سبع سنوات.

– تمويل قطاع الصحة: يمول البنك الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح عيادة طبية، فتح مراكز تصوير طبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية... الخ، على شكل قروض لمدة خمس سنوات.

– تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الريف : وتتمثل في تمويل قطاع النقل حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب تخص وسائل نقل المسافرين، وكذا تساهم في دعم مشروع تربية الحيوانات كالأغنام والأبقار وشراء العتاد الفلاحي لتطوير الفلاحة.. الخ.

– يقدم البنك جملة من قروض الاستغلال كقروض لتمويل الحملات الفلاحية.

المطلب الثالث أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، سنتطرق في هذا المطلب الأهم أهدافه والتي يمكن حصرها في ما يلي:

تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعطى الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية و الريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن .

– يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.

– يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.

– يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

– يسعى البدر إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

– المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني اهم لمخاطر التي تيتعرض لها البنك و كيفية الرقابة عليها

–بما ان البنك هدفه الرئيسي استقطاب اكبر عدد من الزبائن من خلال توفير احسن خدمات و تطوير المنتجات الزراعية و الغدائية و الصناعية و كدلك مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في تجارة ودعم المهن الحرة و تمويل المؤسسات (قروض الاستغلال و قروض الاستمثار) و توسيع مجالات القرض في القطاعات اخرى غير متعلق بالفلاحة فهده التعاملات لا تخلو من الاخطاء التي يمكن ان يتعرض لها البنك

المطلب الاول خريطة المخاطر في البنك

–تعد خريطة المخاطر البنكية بتعدد مصادرها و هدا راجع للعوامل الداخلية خاصة بالبنك و العوامل الخارجية الخاصة به و كدلك يمكن تعريفها بانها مخاطر اي الة عدم التاكد المحيطة بالاحتمالات تحقق او عدم التحقق العائد المتوقع على الاستثمار اي احتمالي تعرض البك الى خسائر غير متوقعة و غير مخطط او تدبدب العائد المتوقع على الستثمار

او قرض معين اي حالة عدم التاكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة او تحصيل اموال مستقبلية متوقعة تعني البنوك العديد من المخاطر من بين انوعها

– المخاطر الائتمانية هي عدم القدرة العميل او التزامه برد الاصل الدين او فوائده او الاثنين معا عند موعد استحقاقها

–مخاطر السيولة ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول و الالتزامات من حيث اجل الاستحقاق

مخاطر التشغيلية مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على انها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم على عدم كفاية انخفاض العمليات الداخلية او الاشخاص او الانضمة التي تنجم على احداث خارجية"

–مخاطر اسعار الفائدة ان خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل الديون او القروض القصيرة الاجل الى غاية قروض طويلة الاجل فان البنك يتعرض لانخفاض او تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة و من تم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب االتبديل السريع للديوم بسبب ضيق الهوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة (التبديل) و تمس هده المخاطر سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانو مقرضين او مقترضين فالمقرض يتحمل خطر الانخفاض عوائد ادا انخفضة معدلات الفائدة فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها

–مخاطر عدم اليسر نشاة عدم اليسر في البنوك عندما لايستطيع تغطية خسائرها من راس المال المتثل بحقوق الملكية

ان كفاية راس المال بالنسبة للبنك تعتبر من اهم الامورالتي تهتم بها السلطات الرقابية التي تقاس عادة بنسبة راس المال

-مخاطر اسعار الصرف و هو الخطر المرتبط بالتقلب او تدهور قيمة ارصدة البنوك من المعاملات الاجنبية من جهة و كدا تقلب قيمة العملات تقديم القروض

-مخاطر التضخم هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض القدرة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد

-مخاطر الاستراتيجية هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن ان يكون لها لها تاثير على الايردات البنك و على راس ماله نتيجة اتخاد قرارات خاطئة او تنفيد الخاطئ للقرارات عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي

-مخاطر التسعير يعين على البنك دراسة اسعار المتوجات المقرضة التي تتم تحويلها العملاءفي صورة اعباء و ربطها بمستوى المخاطر

المطلب الثاني اهم المخاطر التي يتعرض لها البنك

بما اننا اجرينا تربصنا في وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية عين تموشنت و التي تتمحور وظيفته الرئيسية في سهر على تطبيق السياسة العامة التي رسلتها المديرة العامة من خلال توجيه و متابعة عمل الوكالات الاخرى

نبدا باخطار منح القروض اي لا يتجاوز القرض 25 من راس مال البنك لشخص واحد اوللمشروع الواحد

-اخطار من القروض و لا ترد هده القروض اي النسبة التي منحة اكثر من التي استرجعة اي لا توجد توازن بين القرض و رجوع القرض مثال رهان منزل و جاء زلزال اي هنا ليس ضمان مضمون

-تاثيرات كثيرة هل ينجح المشروع او لا لهدا يمر عبر مراحل و معايير لمنح القروض

–اخطار و المحيط التي توجد فيه عامل المنافسة عامل المناخ هده العوامل تاثر على الزبون ادا توفرة هده العوامل لا يرد هده السنة كعدم توفر عامل المطر للفلاح بعكس هنالك بنوك تجارية لا تتاثر بهده العوامل لانها تعتمد على اموال التجاري ايضا عندما لا يكون هنالك ودائع كثيرة فيالبنك مثل في فترة انتشار فيروس كورونا كل الناس خافة من وضائع مبالغها في البنك ي ودائع لا توجد

مثل شخص لدي حساب بنكي يوضع فيه الاموال هنا يقوم البنك بتدوير هد الاموال و تكون سرعة بين السحب الودائع

– الزبون يتعامل معاملة حسنة لترويج للمنتجات بكافة الطرق و الوسائل لكي لا يخسر الزبائن و كل بون يتعامل حسب اسلوبه و عقليته

–هنالك اخطار متداولة في الفباضة مثل العامل يقع في خطا تسديد مرتين

–الاموال الموجودة في البرنامج عكس التي تتجسد في الحقيقة

–اخطار تنعكس على ربح البنوك اي الاخطار متابعة مثال

قمنا بتقديم قر لزبون و لم يسدد هدا القرض في الاجل المحدد و عامل لم يقم باجرئات المتابعة اي التهاون مما يجعله يدهب للمتابعة القانونية

–خطر الوقوع السرقة في البنك اي يتحملها صاحب الخطر و يتحمل اعباء

– الثغرات التي يقع فيها البرنامج و هنالك اخطار يمكن معالجنها في البنك عندما لا تتجاوز الخطر الكبير

–تعالج هده الاخطار بجيهة رسمية لكي تحمي نفسك و تحمي الاشخاص التي معك و توجد هده الجهة الرسمية في الغرب و هي احدة فقط و يقوم مفتش بهده المهمة باعداد تقارير من تم تدهب للجزائر العاصمة للمديرية المركزية

المطلب الثالث كيفية الرقابة على هده المخاطر

هنالك هيئة جهوية مستقلة تابعة لجهة الوصاية (مفتشية العامة) هده الهيئة تخضع للتنظيمات داخلة للبنك و قد تم انشائها حديث ادا انها تسعى لتحقيق اربع اهداف تتمحو فيما يلي –

– التاكد من العمليات قانونية

–التاكد من احترام التعليمات المطبقة

التاكد من حقيقة الحسابات

–التاكد من حماية اصول البنك

–كما يقومالمدقق بتفقد تطبيق حسب الاجراءات و الترتيبات الشرعية و التنضيمية المسطرة في الإقتراحات بصرامة و في أجال محدود ، يقوم المدقق أيضا بتحليل المخاطر و تغطيتها و كذلك تقييم طريقة معالجة حسابات الزبائن و في عملية الرقابة الداخلية.

التتأكد من طرق المراقبة الدورية من خلال وجود نظام الرقابة الداخلية مثل تحكمه في أخطاءه البنكية و ذلك بإستخراج إحتمالات أو سوء التسيير .

المبحث الثالث : التدقيق الداخلي في بنك BADR

يشمل التدقيق الداخلي أي فحص و تقييم مدى كفاءة و فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية بالمنظمة ووجود الأداء عند تأدية النشاط الذي يرتكز على أساس الأمور المالية المحاسبية إلى أن واصل إلى كامل المستويات مما أدى إلى وجود و حتمية التدقيق الداخلي و ضبط التدقيق و المدققين

المطلب الأول :أسلوب التدقيق و مراحلة

يطبق أسلوب التدقيق في بنك جمع التحقيقات و النصوص الخاص بكل مهام التدقيق التي تصف إلى التأكد من مصداقية و صحة المعلومات في المؤسسة و مدى فعاليته و تقويم خريطة المخاطر مما يساهم في تخفيض معدل الأخطار المصرفية و زيادة قيمة البنك و زيادة الموتوقية في القوائم المالية و حجماية اأصول البنك و تتمثل مراحل التدقيق بتلاث مراحل :

- تدقيق معطيات المالية و الإقتصادية
- تدقيق عمليات التسيير
- تدقيق الإداري

بعدما يتم تنفيذ خطة التدقيق سيكون بإستطاعة المدقق أن يحكم نهائيا على فاعلية نظام التدقيق أي إستطاعة أن يميز أماكن القوة و الضعف و هذا ما يساعد على إيجاد حلول مناسبة و تقديم نصائح و إستشارة للإدارة العليا لدى يتبث حكم و تقدير المدقق لكفاءة النظام الرقابة و الهدف المسطر لها و نشير إلى هذا التقرير أنه يخضع لمبادئ و معايير يعمل بها لدى كل المدققين و كخطوة أخيرة و بعد الإجتماع النهائي يتم مناقشة جميع النقاط الذي ذكرت في هذا التقرير و يمكن للمدقق الشروع في كتابة تقرير نهائي و يصبح وثيقة رسمية و مصدر ومعلومات مهمة لتنفيذ كلا من المدققين و الميزانية على حد سواء

المطلب الثاني : عملية التدقيق الداخلي :

إن تنفيذ المراقبة الفعالة يجب أن تكون مسطرة مسبقا في مخطط شامل يحدد تنوع المراقبات المطبقة على الأنشطة البنكية و يتم تصنيف هذه الأخير بالترتيب حسب الأولوية و حسب فعالية النظام الرقابة اليومية و المنجزة علما أن توقيت التدقيق الدوري يكون معلوما (محدد كل مرة) و أن خطة النشاط التدقيق يجب أن تكون معلومة لدى لجنة التدقيق بصفة سداسية 6 أشهر أو سنوية و موافقة عليها من طرف أعضاء اللجنة .

المطلب الثالث : دور عملية التدقيق في خريطة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان السير الحسن داخل البنك فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة المخاطر في البنك، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك.

بالإضافة إلى أن هناك نموذج يمثل إطار التعاون الملائم بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي : التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط ، والمراقبة فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل الإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل ، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما

بعد تحديد المخاطر من قبل الجهات المختصة يتم مناقشتها مع مدير المخاطر في البنك، الذي بدوره يقوم بعرضها على الإدارة التنفيذية للبنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها و ادارتها بشكل يضمن تحقيق أهداف البنك، حيث يتم التنسيق بين مدير المخاطر والمدقق الداخلي لأخذ توصياته بشأن المخاطر فتعد إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر، فمهام إدارة المخاطر هي القيام بجميع العمليات التي من شأنها توفير إدارة شاملة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، أما المدقق الداخلي فتتمثل وظيفته في التحقق من التوصيات التي تم وضعها بشأن إدارة المخاطر وبذلك التعاون يمكن الحصول على إدارة جيدة للمخاطر.

خاتمة

تناولت الدراسة خريطة المخاطر في البنك كوسيلة مساندة لخلية التدقيق الداخلي، حيث يمكن القول أن هذه الأخيرة تنفرد بميزة أساسية؛ ليس لكونها إحدى الأوعية الإدخارية الهامة للنشاط الاقتصادي فقط بل بصفتها المؤشر الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للمجتمع؛ وهذا من خلال تلبية احتياجاته الإئتمانية عن طريق أدائها دور الوساطة المالية وقيامها بالعمليات البنكية التي تؤديها، فنظرا للدور الكبير الذي تجسده البنوك التجارية فهي تواجه اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر للمخاطر التي تتعرض لها. حيث أنه في ظل تزايد أهمية العمل البنكي تزايدت معه أهمية التدقيق الداخلي، وذلك من أجل التسيير الأمثل للمخاطر والمحافظة على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم المخاطر، وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدال من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية، كما أصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك. فقد أظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل البنوك وما تحققه من أهداف كحماية أصول المؤسسة وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين داخل البنك .وأظهرت كذلك مدى مساهمة المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، وذلك من خالل تفعيل نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر البنكية ودرجة خطورتها المختلفة من خطر إلى آخر. لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا هاما في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في خريطة التدقيق الداخلي.

نتائج الدراسة:

- مفهوم التدقيق الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف البنوك.
- تتمثل معايير التدقيق الداخلي الدولية الإطار المنظم لعمل وممارسات وظيفة التدقيق الداخلي ومقياس لتقييم كفاءته يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد
- فعالية التدقيق تساهم في المحافظة على سمعة البنك عن طريق اكتشاف أية تلاعبات أو اختلاسات داخل البنك
- المخاطر التشغيلية هي أهم المخاطر التي لا يمكن تجاهلها في البنوك والتي تتعرض لها؛ نظرا لتشعب أعمالها واعتمادها على التقنيات الحديثة والالكترونية في تقديم خدماتها وتطور نظم المعلومات الالكترونية لديها
- من المبادئ والممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية هي ضمان خضوع هيكل إدارة المخاطر التشغيلية للتدقيق الداخلي
- انت الدارسة أن للتدقيق التشغيلي له اثر آكير في الحد من المخاطر التشغيلية من التدقيق المالي كون هذا الأخير يقتصر على الدور التقليدي للتدقيق الداخلي في التأكد من صحة البيانات المحاسبية واكتشاف الأخطاء، بينما التدقيق التشغيلي عبارة الفحص الشامل للمؤسسة التقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي، ويهدف إلى تقييم جودة الرقابة الداخلية والتحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من اجل سلوك فج عمل واقعية
- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق معايير الأداء للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية

- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق الرقابة الداخلية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية؛ كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق التدقيق المالي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية
- كان هناك تأييد كبير من طرف الفئات المستهدفة للدراسة أن تطبيق التدقيق التشغيلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية

توصيات الدراسة:

- ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في البنوك التجارية الجزائرية بالتدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك؛
- التأكد من أن يكون الهدف من التدقيق هو اكتشاف الأخطاء وتقليص حجم الإخطار وتقديم استشارات الإدارة التصحيح الانحرافات في الخطط الموضوعة؛
- الضمان استقلالية قسم التدقيق الداخلي لا بد من أن تكون تبعيته في الهيكل التنظيمي للبنك إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التي تعتبر قناة اتصال بين قسم التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة؛
- متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بإدارة المخاطر؛
- يجب الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في البنوك التجارية الجزائرية ما يعزز كفاءة وفعالية هذه الوظيفة وتقييم موظفو قسم التدقيق بشكل علمي؛
- وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية .
- ضرورة تنظيم البنوك التجارية الجزائرية دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة خريطة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها؛

- ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

افاق الدراسة

-مساهمة الترقية الداخلية في ادارة المخاطر .

-انعكاسات تطبيق مهمات التدقيق الداخلي على رقم القروض في البنك.

الكتب

1- أحمد حلمي جمعة: "التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

2- لفين أرينز، جيمس لوباك، تعريب: محمد عبد القادر الديسطي: "المراجعة مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.

3- أمين السيد أحمد لطفي: "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006

4-خالد أمين عبد اهلل: " العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر
الاردن ، الطبعة الاولى، 1998

5-خالد أمين عبد اهلل : "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية" ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن، 1999

6-خالد أمين عبد اهلل، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الاردن،2006

7-حسن الحسني فالح ومؤيد عبد الرحمن الدوري:" إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى، 2000

8-خالد وهيب الراوي:" إدارة العمليات المصرفية "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2005.

9- رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2001

10- رشاد العصار ورياض الحلبي: " النقود والبنوك"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2000

11- امين السيد محمد لطفي، "مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005

12- داوود يوسف صبح، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**"، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان،2010

13- احمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2017

14-سيد عطا الله سيد، **"التدريب المحاسبي والمالي"**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013

15- يوسف محمد جربوع،"مراجعة الحسابات بين النظرية والتدقيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

16- خالد راغب الخطيب،" التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية"، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009

17- فتحي رزق السوافيري واحمد عبد المالك محمد ،"**دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002

18- ايهاب نظيمي إبراهيم، "التدقيق القائم على الأعمال"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2009

19- عبد الفتاح محمد الصحن ، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000

20- فتحي رزق السوافيري ، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، لطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002

مذكرات جامعية

1- نبية توفيق المرعي،"**دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**"، مذكرة ماجيستير، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية المالية، جامعة جدراء، عمان، الأردن، 2009

دراسات سابقة

1-دراسة حاج قويدر قورين، ابو بكر قيداوان ، عمر عبو 2019، مساهمة التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و قواعد السلوك المهني – دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية

2- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم،2019 ،دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم

3- دراسة "إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة" سنة2017 تحت عنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية

4- دراسة مروة مويسي،اوت 2017، اهمية ادارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر عينة من المؤسسات الاقتصادية "

5- عوماري عائشة ، أقاسم عمر ، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي جامعة أحمد دراية– أدرار2017 ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية –دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار

6- دراسة أحمد عبد الله العمودي وسالم عبد الله بن كليب بعنوان :"العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية"، مقال منشور في مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد ،5المجلد ،)9يناير2015

7- دراسة "فضيلة بوطورة والشريف بقة"سنة 2015 تحت عنوان دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية والريفية الجزائرBADR

8- حسين احمد دحدوح، درويش فيصل مرادن 2014 ، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية في سوريا(دراسة ميدانية)

9- قواسمية هيبة،2013، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)

10- دراسة رضوان2012،بعنوان" أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية

مراجع بالأجنبية

1-, challenges to japanese Compliance with the" basel Capital Accord "Domestic politics and international Banking Standards, 2005."

2-"The new basle capital accord and risk

.management of Chinese state-owned commercial bank, 2004

الملخص :

تهتم هده المدكرة المعنونة ب : "خريطة المخاطر في البنك كوسيلة مساندة لخلية التدقيق الداخلي" ، و دلك لإبراز المخاطر التي تقع فيها البنوك اثر العمليات و المعاملات مع الزبائن ،اعتمادا على الفرضيات التالية: يتعرض البنك لمجموعة من المخاطر منها الائتمانية و التشغيلية و القانونية،ضرورة التدقيق الداخلي داخل البنوك التجارية للحد من المخاطر ، مساهمة الترقية الداخلية في ادارة المخاطر.

لخصت هده الدراسة الى ضرورة التدقيق الداخلي في تفعيل خريطة المخاطر في البنوك التجارية من خلال مساهمة الترقية الداخلية في ادارة المخاطر .

الكلمات المفتاحية : خطر ، خريطة المخاطر ، التدقيق الداخلي ، البنك ، مدقق بنكي.

RESUME :

Dans ce travail de recherche intitule « la cartographie des risques en banques comme support de la cellule d'audit interne » a pour but de mettre en évidence les risques auxquels les banques sont confrontées du fait des opérations et transactions avec les clients en partant des hypothèses suivantes : la banque est exposée a plusieurs risques dont fiduciaires et opérationnels et juridiques ,la nécessité de l'audit interne dans les banques commerciales pour réduire les risques , la contribution de promotion interne a la gestion des risques.

Ce travail d'étude résume l'importance et la nécessite de l'audit interne dans l'activation de la cartographie des risques dans les banques commerciales a travers contributions de la promotions interne à la gestion des risques.

Mot Clé : danger, Cartographie Dangers , Audit Interne , l'auditeur de banque.